ملخص الدراسة

ملخص الدراســـة

===

تعتبر تنمية الإنتاج الزراعى أحد المحاور الرئيسية فى التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية فى مصر ، وتعتبر مستلزمات الإنتاج الزراعـــى النبـــاتى مـــن أهـــم عناصر الإنتاج الزراعى والتى تلعب دوراً أساسياً فى التنمية الزراعية كما أن لها دور فعال فى زيادة الإنتاجية الزراعية ، وتطوير القطاع الزراعـــى يكمـــن فـــى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الإنتاج والتسويق ، وتـــرتبط تكنولوجيـــا الإنتاج بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بأستخدام أساليب الرى الحديثة وزراعـــة الأصناف عالية الجودة وتطبيق معدلات استخدام مستلزمات الإنتـــاج ذات الكفـــاءة العالية فى التوقيت المناسب حتى يمكن معظمة الإنتاج . وقد أولت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى أهتماماً بالغاً بتطوير القطاع الزراعـــى بمـــا يتناســـب مـــع المستجدات والمتغيرات العالمية ، وقد سجل القطاع الزراعى مؤخراً زيادة كبيـــرة فى متوسط الانتاجية الفدانية فى كثير من المحاصيل الرئيسية لسد الفجو بين الإنتاج والاستهلاك وذلك خلال حل الكثير من المشاكل الزراعية ورفـــع كفـــاءة المنـــتج وإنتاج هجين وسلالات ذات إنتاجية عالية وتدعيم إنتاج التقاوى ، وذلك فى إطـــار برامج الإصلاح الاقتصادى الذى تم من خلاله تحرير معظم أســـعار مســـتلزمات الإنتاج منها (الأسمدة – تقاوى – مبيدات) مما أدى لإحداث تغيرات كبيـــرة فـــى هيكل تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعى فى الفترة الحالية ، وأدى إلـــى ظهـــور بعض الايجابيات والسلبيات .

الأمر الذى أدى إلى أثاره الاهتمام لدراسة الملامح الرئيسية لتســـويق أهـــم مستلزمات الإنتاج الزراعى النباتى فى مصر والممثلـــة فـــى الأســـمدة والتقـــاوى والمبيدات • تتضمن الدراسة أربعة أبواب يتناول أولها الاســـتعراض المرجعـــى والإطار النظرى للدراسات السابقة ويتناول الثـــانى الأوضـــاع الراهنـــة لإنتـــاج واستهلاك مستلزمات الإنتاج الزراعى من أهم الحاصلات الزراعيـــة المصـــرية ،

وتناول الباب الثالث التحليل الآقتصادى لانتاج وتكاليف المحاصيل موضع الدراسة ، ويتناول الباب الرابع التجار الخارجية لمستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر .

وبالنسبة الباب الأول فقد قسم إلى فصلين تناول الفصل الأول الاستعراض المرجعى للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث واهم النتائج التى توصلت إليها ، وتناول الفصل الثانى الإطار النظرى والاقتصادى للموضوعات المرتبطة بموضوع البحث . ويتناول الباب الثانى أربعة فصول تناول الفصل الأول منها الأهمية النسبية لمستلزمات الإنتاج الزراعى لأهم المحاصيل الزراعية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٥/٢٠٠٤) ، وقد تبين أن الأسمدة الكيماوية تعتبر من أهم مستلزمات الإنتاج التى احتلت المرتبة الأولى لكل من محصول القمح ، الفول البلدى ، طماطم ، الأرز ، القطن حيث تمثل نحو ١٥,٤% ، ١١,٤% ، ١٥,٩% ، ١١,١% ، ١٤,٣% من متوسط التكاليف المتغيرة خلال الفترة موضوع الدراسة على الترتيب ، فى حين احتلت التقاوى المرتبة الأولى لكل من محصول البصل ، البطاطس ، حيث بلغت نحو ١٧,٧% ، ٤٤,٦% من متوسط التكاليف المتغيرة خلال الفترة موضوع الدراسة على الترتيب ، واحتلت المبيدات المرتبة الثالثة لكل من محصول القمح والفول البلدى ، البصل ، البطاطس ، الطماطم ، الأرز ، القطن ، حيث تمثل نحو ٢,٧% ، ٥,٦% ٧% ، ٧% ، ٩,٧% ، ٦,٧% ٦,٢% من متوسط التكاليف المتغيرة خلال الفترة موضوع الدراسة على الترتيب ، وقد تبين مما سبق ان كل من محصول البطاطس ، البصل ، والطماطم من اهم المحاصيل التى تمثل مستلزمات الإنتاج نسبة كبيرة فى التكاليف المتغيرة لذا سوف ترتكز الدراسة على المحاصيل الثلاثة إضافة إلى محصول القطن نظراً لاعتباره من أهم المحاصيل فى الزراعة المصرية .

وبدراسة تطور المساحة المنزرعة لتلك المحاصيل خلال فترة الدراسة التى قسمت إلى فترتين الفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٩٤) (١٩٩٥-٢٠٠٤) تبين انخفاض متوسط المساحات المزروعة بكل من البطاطس والقطن من ١٨٩,٦،

٩٤٢,٦ ألف فدان خلال الفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٩٤) إلى حوالى ١٥٧,٥ ، ٧١٣,١ ألف فدان خلال الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٤) بإنخفاض يمثل نحو ١٦,٩% ، ٢٤,٢% من المتوسط السنوى لكل منهما عن الفترة الأولى على الترتيب أما المساحات المنزرعة لكل من البصل والطماطم فقد ارتفعت من ٤١,٦، ٣٤٢,٦ ألف فدان خلال الفترة الأولى إلى نحو ٧٥,٨ ، ٣٥٤,١ ألف فدان خلال الفترة الثانية ، بزيادة تمثل حوالى ٨٢,٢% ، ٣,٤% من المتوسط السنوى للمساحات المزروعة بكل منهما خلال الفترة الأولى على الترتيب ، وقد يتبين المعنوية الإحصائية لزيادة مساحة من محصول البصل ، وكذلك تأكدت المعنوية الإحصائية لتناقص مساحة كل من محصول البطاطس والطماطم .

وبالنسبة للإنتاج فقد تبين ارتفاع متوسط إنتاج كل من البطاطس والبصل والطماطم من ١٥٥٩,١ ، ٢٣٣,٣ ، ٤٣٦٥,٤ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى نحو ١٩٤١ ، ٦٣٤,٦، ١٤٨٥,٩ ألف طن خلال الفترة الثانية ، بزيادة تمثل حوالى ٢,٥% ، ١٧٢% ، ٨٤,٨% من متوسط كل منهما خلال الفترة الأولى على الترتيب ، وبالنسبة لمتوسط إنتاج محصول القطن فقد انخفض من نحو ٥٨١١,٤ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٤٩١١,٦ ألف طن خلال الفترة الثانية ، أو بتناقص يمثل نحو ١٥,٥% من المتوسط السنوى للفترة الأولى ٠ وقد ثبت المعنوية الإحصائية لزيادة كل من إنتاج البصل ، الطماطم ، وتأكدت ايضاً معنوية تناقص انتاج محصول القطن ، فى حين لم يثبت المعنوية الإحصائية للتغير فى محصول البطاطس ، وبالنسبة للأهمية النسبية لمستلزمات الإنتاج الزراعى للمحاصيل موضوع الدراسة تبين أن التقاوى تحتل المرتبة الأولى فى تكاليف إنتاج محصول البطاطس خلال موسم الزراعى (٢٠٠٤) يليها العمالة البشرية ، السماد كيماوى ، المبيدات ، العمالة آلية ، السماد البلدى ، العمالة الحيوانية ، فى حين احتلت العمالة البشرية المرتبة الأولى فى تكاليف إنتاج محصول البصل ، يليها التقاوى ، السماد الكيماوى ، العمالة الألية ، المبيدات ، فى حين احتلت العمالة

البشرية المرتبة الأولى من تكاليف إنتاج محصول القطن ، يليها السماد الكيماوى ، العمالة آلية ، السماد البلدى ، المبيدات، وقد احتلت العمالة البشرية المرتبة الأولى من تكاليف إنتاج محصول الطماطم ، يليها السماد الكيماوى ، المبيدات ، العمالة آلية ، التقاوى ، السماد البلدى .

وقد تناول الفصل الثانى إنتاج واستهلاك الأسمدة الكيماوية فى مصر وقد تبين زيادة قيمة إنتاج الأسمدة الكيماوية من نحو ٧٨٤,٣مليون جنيه خلال الفترة الأولى (١٩٨٦/٨٥-١٩٩٤/١٩٩٥) إلى حوالى ١٩٦٦,٨ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٤/٢٠٠٥) بزيادة تقدر بنحو ١١٨٢,٥ مليون جنيه، مما أدى لزيادة الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الأسمدة بالنسبة لمتوسط إجمالى قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر من نحو ٢٣,٧% خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٣١,٧% خلال الفترة الثانية . وبالنسبة لتطور الإنتاج المحلى من الأسمدة الكيماوية فى مصر فقد تبين ان إجمالى إنتاج الأسمدة النتروجينيه فى مصر قد تزايد من نحو ٤,٦مليون طن خلال الفترة الأولى إلى نحو ٦,٨مليون طن خلال الفترة الثانية ، بزيادة تقدر بنحو ٢,٢مليون طن ، أو ما يمثل حوالى ٤٧,٨% من متوسطها خلال الفترة الأولى ، وقد ثبت المعنوية الاحصائية لهذه الزيادة .

بالنسبة لتطور الإنتاج المحلى من الأسمدة الفوسفاتية فى مصر فقد تبين تزايدها من نحو ٩٨٩,٦ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٠٩٠,٢ ألف طن خلال الفترة الثانية بزيادة تقدر بنحو ١٠٠,٤ ألف طن ، أو ما يمثل حوالى ١٠,١ % من متوسطها خلال الفترة الأولى ، وقد تأكدت تلك الزيادة إحصائياً.

وبالنسبة للاستهلاك المحلى من الأسمدة الكيماوية فى مصر تبين أن متوسط إجمالى استهلاك الأسمدة النتروجينيه قد تناقص من حوالى ٧,٤مليون طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٦,٩٢ مليون طن خلال الفترة الثانية وقد بلغ التناقص حوالى ٠,٥ مليون طن ، او ما يمثل حوالى ٦,٧% من متوسط الفترة الأولى ، ولم يثبت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص ، وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد تزايدت

من حوالى ١١٩٥,٤ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٤١٥,٩ ألف طن خلال الفترة الثانية ، وقد بلغت الزيادة حوالى ٢٢,٩ ألف طن ، او ما يمثل حوالى ١٨,٥% من متوسط الفترة الأولى ، وقد ثبت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة .

وبالنسبة للأستهلاك المحلى من الأسمدة البوتاسية فى مصر فقد تبين تزايد الاستهلاك من ٥٤,٣ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٨٦,٨ ألف طن خلال الفترة الثانية ، وقد بلغت الزيادة حوالى ٣٢,٥ ألف طن ، او ما يمثل حوالى ٥٩,٩% من متوسطها خلال الفترة الأولى وقد ثبت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة .

وبالنسبة لمتوسط نصيب الوحدة الأرضية من الأسمدة الأزوتية فقد انخفض من ٤٠٣,٩ طن/ألف فدان خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٣٩٧,٥ طن /فدان خلال الفترة الثانية بانخفاض قدر بنحو ٦,٤ طن /ألف فدان او ما يمثل ١,٦% من المتوسط خلال الفترة الأولى ، أما الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية فقد ارتفع نصيب الوحدة الأرضية من نحو ٩٩,٩، ٤,٥ طن / ألف فدان خلال الفترة الأولى إلى حوالى ١٠٦,٢ ، ٦,٣طن/ألف فدان خلال الفترة الثانية بارتفاع قدر بنحو ٦,٣ ، ١,٨ طن /فدان ، أو ما يمثل حوالى ٦,٣% ، ٤٠ % من متوسط السنوى لكل منهما خلال الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبت المعنوية الإحصائية لتزايد نصيب الوحدة الأرضية من الأسمدة البوتاسية ولم يثبت المعنوية الإحصائية لكل من نصيب الوحدة الأرضية من الأسمدة النتروجينيه ، والفوسفاتية .

وقد تناول الفصل الثالث استهلاك التقاوى فى مصر فبالنسبة للأهمية الاقتصادية لإنتاج التقاوى، وقد لوحظ زيادة قيمة إنتاج التقاوى فى مصر من نحو ٤٧١,٨ مليون جنيه خلال الفترة الأولى (١٩٨٥/١٩٨٦-١٩٩٤/١٩٩٥) إلى نحو ١٥٣٥,١ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (١٩٩٥/١٩٩٦-٢٠٠٤/٢٠٠٥) بزيادة قدرت بنحو ١٠٦٣,٣ مليون جنيه .

وقد أوضحت نتائج تطور الاستهلاك من تقاوى المحاصيل موضوع الدراسة تناقص الأستهلاك من تقاوى محصول البطاطس من حوالى ١٥١,١ مليون طن خلال الفترة الأولى الى حوالى ١٢٤,٥ مليون طن خلال الفترة الثانية ، وقد بلغ التناقص نحو ٢٦,٦ مليون طن ، فى حين تزايد استهلاك تقاوى البصل من نحو ٣,٦ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٥,٣ ألف طن خلال الفترة الثانية ، وقد بلغت الزيادة حوالى ١,٧ ألف طن ، أما بالنسبة لمحصول القطن فقد تناقصت الكمية المستهلكة من تقاوى من نحو ٤٩٧,٧ طن خلال الفترة الأولى إلى نحو ٤٢٧,٩ طن خلال الفترة الثانية وقد بلغ التناقص حوالى ٩٦,٨ طن ، فى حين تزايد استهلاك تقاوى الطماطم من نحو ٩٥,٩ طن خلال الفترة الأولى إلى نحو ١٠٦,٢ طن خلال الفترة الثانية ، بزيادة بلغت نحو ١٠,٣ طن.

ولقد تناول الفصل الرابع استهلاك المبيدات فى مصر، وبالنسبة للأهمية الأقتصادية للمبيدات فقد تبين زيادة القيمة النقدية للمبيدات فى مصر من نحو ١٠٩,٧ مليون جنيه خلال الفترة الأولى (٨٥/١٩٨٦-١٩٩٤/١٩٩٥) الى حوالى ٢١٣,٤ مليون جنيه خلال الفترة الثانية (٩٥/١٩٩٦-٢٠٠٤/٢٠٠٥) بزيادة تقدر بنحو ١٠٣,٧ مليون جنيه ، فى حين تناقص الاستهلاك المحلى من المبيدات من نحو ١٤,٩ ألف طن خلال الفترة الأولى ، الى نحو ٨,٩ ألف طن خلال الفترة الثانية ، وقد بلغ التناقص نحو ٦ ألف طن ، وبالنسبة لمتوسط نصيب الوحدة الأرضية من المبيدات فقد انخفض من نحو ١,٣ كجم/الفدان خلال الفترة الأولى إلى نحو ٠,٠٥ كجم/الفدان خلال الفترة الثانية بأنخفاض قدر بنحو ٠,٨ كجم ، وقد تأكدت المعنوية الإحصائية لهذا التناقص.

وقد تناول الباب الثالث نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالتعرف على اثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على قطاع مستلزمات الإنتاج لكل من المزارعين والتجار وخاصة بعد تحرر أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى وإلغاء الدعم عليها على المحاصيل موضوع الدراسة (البطاطس – البصل – قطن –

طماطم) وقد أشتمل هذا الباب على فصلين ، تناول الأول منها تصميم استمارة الاستبيان ومراحل اختيار عينة الدراسة ، حيث تم اختيار كل من محافظة الشرقية والقليوبية كمنطقة للدراسة الميدانية وقد تم اختيار مركزين فى كل محافظة وقريتين فى كل مركز ، وقسمت عينة الدراسة إلى ثلاثة فئات حيازية الفئة الأولى اقل من فدان ، والثانية من ١-٢ فدان ، والثالثة اكثر من ٢ فدان ، حيث تم اختيار ٦٠ عينة لمحصول البطاطس و٥٠ عينة لمحصول الطماطم ، ٧٥عينة لكلاً من محصول البصل والقطن بحيث أصبح الحجم الكلى للعينة ٢٦٠ حائزاً.

وقد تبين من عينة البحث بالنسبة لمحصول البطاطس ان العمل اليدوى احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لتكاليف العمالة ، حيث بلغ متوسط تكلفة الفدان نحو ٨٢٥ جنيه ، تمثل نحو ٦٨,٢% من إجمالى تكاليف العمالة ، فى حين تبين ان تكاليف السماد الكيماوى تمثل المرتبة الأولى من تكاليف مستلزمات أنتاج البطاطس ، فى حين تبين ان تكاليف الإيجار ، العمل اليدوى ، السماد الكيماوى أكثر البنود أستحوزاً على اكبر نسبة من التكاليف الكلية للمحصول والبالغ نحو ٥٥٠١ جنيه /فدان ، وقد تبين أن أعلى صافى عائد تحققه الفئة الحيازية الثانية بنحو ٩٧٦ جنيه /فدان يليها الفئة الثالثة ثم الأولى بنحو ٧٦٨ جنيه/فدان ، ٧٥٤جنيه /فدان على الترتيب .

وبالنسبة لمصادر شراء مستلزمات إنتاج محصول البطاطس تبين ان القطاع الخاص أهم مصادر الشراء للأسمدة الكيماوية بالنسبة للفئة الحيازية الأولى الأقل من فدان ، بما يمثل نحو ٣٩% من إجمالى العينة فى حين تعتبر التعاونيات أهم مصادر شراء الأسمدة بالنسبة للفئة الثانية (١-٢ فدان) والثالثة (أكثر من ٢فدان) ، بما يمثل نحو ٤٠% ، ٥٠% من إجمالى العينة على الترتيب ، بالنسبة للتقاوى تعتبر إدارة التقاوى أهم مصادر الشراء فى الفئة الحيازية الثلاثة بما يمثل نحو ٣٥% ، ٤٠% ، ٤٥% من إجمالى العينة على الترتيب ، بالنسبة للمبيدات

فالتعاونيات تعتبر أهم مصادر الشراء للفئات الحيازية الثلاثة بما يمثل نحو ٣٧% ، ٤٨% ، ٤٤% من إجمالى العينة على الترتيب .

وتبين ان أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول البطاطس بالقطاع الخاص مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها فى المصادر الأخرى للشراء .

وقد أوضحت الدراسة أن أهم أسباب أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول البطاطس ، إلغاء الدعم وتمثل هذه الآراء نحو ٨٥% ، ٦٠% ٧٥% لكل من الفئات الحيازية الثلاثة ، يليها من حيث الأهمية مصادر الشراء ومثلت هذه الآراء نحو ١٠% ، ٢٠% ، ١٧% لكل من الفئات الحيازية الثلاثة على الترتيب .

وقد أوضحت الدراسة ان من أهم المشاكل التى تواجه مزارعى عينة البطاطس فى الحصول على الأسمدة الكيماوية الغش التجارى ، وزيادة مسيطرة القطاع الخاص ، والارتفاع الكبير فى الأسعار ، بالنسبة للتقاوى كان أهم المشاكل الغش والتلاعب فى الأوزان ، الارتفاع الكبير فى الأسعار خصوصاً التقاوى عالية الجودة ، وعدم البيع بالأجل ، وبالنسبة للمبيدات كانت لمشكلة عدم توافر المبيدات ، ارتفاع الأسعار والغش التجارى أهم المشاكل التى تواجه مزارعى البطاطس ، وبالنسبة لأهم الحلول المقترحة من وجهة نظر المزارعين لمواجهة تلك المشاكل بالنسبة للأسمدة والتقاوى والمبيدات العمل على زيادة الأشراف الحكومى والرقابة على التجار لمنع الغش التجارى العمل على الحد من ارتفاع الأسعار ، وإعادة فاعلية دور بنك التنمية والائتمان الزراعى فى توفير بعض هذه المستلزمات .

وبالنسبة لمحصول البصل تبين ان العمل اليدوى احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لتكاليف العمالة ، حيث بلغ متوسط تكلفة الفدان نحو ٧٠٣ جنيه ، تمثل نحو ٦٦,٦% من إجمالى تكاليف العمالة ، فى حين تبين ان تكاليف التقاوى تمثل المرتبة الأولى من تكاليف مستلزمات الإنتاج ، حيث تمثل حوالى ٤٩,٦% من إجمالى تكاليف مستلزمات أنتاج البصل ، فى حين تبين ان تكاليف الإيجار ، العمل اليدوى ، التقاوى أكثر البنود أستحوزاً على اكبر نسبة من التكاليف

الكلية للمحصول والبالغ نحو ٥٦٢٥ جنيه /فدان ، وقد تبين أن أعلى صافى عائد تحقق الفئة الحيازية الثالثة بنحو ٨٨٠,٣ جنيه /فدان يليها الفئة الأولى ثم الثانية بنحو ٧٦٤ جنيه/فدان ، ٥١٣,٢جنيه /فدان على الترتيب .

وبالنسبة لمصادر شراء مستلزمات إنتاج محصول البصل تبين ان التعاونيات أهم مصادر الشراء للأسمدة الكيماوية بالنسبة للفئات الثلاثة بما يمثل نحو ٣٨% ٤٨%، ٤٥% على الترتيب من إجمالى عينة البصل ، بالنسبة للتقاوى تبين أن القطاع الخاص أهم مصادر الشراء الفئة الحيازية الأولى والثالثة بما يمثل نحو ٤٠% ، لكل منهما فى حين تمثل إدارة التقاوى أهم مصدر شراء بالنسبة للفئة الحيازية الثانية بما يمثل نحو ٤٥% من إجمالى عينة محصول البصل ، وبالنسبة للمبيدات فالتعاونيات تعتبر أهم مصادر الشراء للفئات الحيازية الأولى والثانية بما يمثل نحو ٤٠% ، ٣٥% ، فى حين بمثل القطاع الخاص أهم مصادر الشراء للفئة الحيازية الثانية بما يمثل نحو ٣٩% من إجمالى العينة .

و تبين بالنسبة لأسعار بيع مستلزمات الإنتاج لمحصول البصل أرتفاع أسعار بيع التجار (قطاع الخاص) لجميع أنواع المستلزمات مقارنة بنظيرتها فى المصادر الأخرى للشراء . وقد أوضحت الدراسة أن أهم أسباب أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول البصل ، بسبب إلغاء الدعم لكل من الفئات الحيازية الثلاثة يليها من حيث الأهمية تغير مصادر الشراء لكل من الفئات الحيازية الثلاثة على الترتيب .

وقد أوضحت الدراسة ان من أهم المشاكل التى تواجه مزارعى عينة البصل فى الحصول على الأسمدة الكيماوية كانت عدم توافر الأسمدة ، عدم وجود عبوات مناسبة ، والارتفاع الكبير فى الأسعار، بالنسبة للتقاوى كانت أهم المشاكل الغش والتلاعب فى الأوزان ، الارتفاع الكبير فى الأسعار خصوصاً التقاوى عالية الجودة ، وعدم البيع بالاجل ، وبالنسبة للمبيدات كانت مشكلة ارتفاع الأسعار والغش التجارى ، عدم وجود عبوات مناسبة أهم المشاكل التى تواجه مزارعى

البصل ، وبالنسبة لأهم الحلول المقترحة من وجهة نظر المزارعيين ولمواجهة تلك المشاكل بالنسبة للأسمدة والتقاوى والمبيدات كانت أهم المقترحات زيادة الأشراف الحكومى والرقابة على التجار لمنع الغش التجارى العمل على الحد من ارتفاع الأسعار ، وجود عبوات مناسبة خصوصاً للمساحات الصغيرة .

وبالنسبة لمحصول القطن تبين ان العمل اليدوى احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لتكاليف العمالة ، حيث بلغ متوسط تكلفة الفدان نحو ١٦٦٣ جنيه ، تمثل نحو ٧٢% من إجمالى تكاليف العمالة ، و ان تكاليف السماد البلدى يمثل المرتبة الأولى من تكاليف مستلزمات الإنتاج حيث تمثل حوالى ٣٥,٧% من إجمالى تكاليف مستلزمات أنتاج القطن ، و ان تكاليف الإيجار ، العمل اليدوى ، والعمل الألى أكثر البنود أستحوزاً على اكبر نسبة من التكاليف الكلية للمحصول والبالغ نحو ٥٣٧٢,٥ جنيه /فدان ، وقد تبين أن أعلى صافى عائد تحققه الفئة الحيازية الأولى بنحو ٦١٩٢ جنيه /فدان يليها الفئة الثالثة ثم الثانية بنحو ٦١٣٩ جنيه /فدان ، ٦٠٥٠ جنيه /فدان على الترتيب ٠

وبالنسبة لمصادر شراء مستلزمات إنتاج محصول القطن تبين ان التعاونيات أهم مصادر الشراء للأسمدة الكيماوية بالنسبة للفئة الحيازية الثلاثة بما يمثل نحو ٥٠% ، ٥٥% ، ٦٠% من إجمالى عينة محصول القطن فى حين تعتبر إدارة التقاوى أهم مصادر شراء التقاوى بالنسبة للفئات الحيازية الثلاثة بما يمثل نحو ٥٠% ، ٤٠% ، ٤٥% ، من إجمالى العينة على الترتيب ، وبالنسبة للمبيدات فالتعاونيات تعتبر أهم مصادر الشراء للفئات الحيازية الثلاثة بما يمثل نحو ٦٠% ، ٧٠% ، ٧٠% من إجمالى العينة على الترتيب .

و بالنسبة لأسعار بيع مستلزمات الإنتاج لمحصول القطن تبين ان اسعار القطاع الخاص عالية بالمقارنة بنظيرتها فى المصادر الأخرى للشراء .

وقد أوضحت الدراسة ان من أهم المشاكل التى تواجه مزارعى عينة القطن فى الحصول على الأسمدة الكيماوية عدم توافر الأسمدة ، عبوات غير مناسبة ،

والارتفاع الكبير فى الأسعار، وبالنسبة للتقاوى كانت أهم المشاكل الغش والتلاعب فى الأوزان ، والارتفاع الكبير فى الأسعار خصوصاً التقاوى عالية الجودة ، وعدم البيع بالأجل ، وبالنسبة للمبيدات كانت مشكلة عدم توافر المبيدات والغش التجارى أهم المشاكل التى تواجه مزارعى القطن ، وبالنسبة لأهم الحلـول المقترحـة مـن وجهة نظر المزارعين لمواجهة تلك المشاكل بالنسبة للأسمدة والتقاوى والمبيـدات كانت تتمثل فى المطالبة بزيادة الأشراف الحكومى والرقابة على التجار لمنع الغش التجارى العمل على الحد من ارتفاع الأسعار ، وتوافر المبيدات والأسمدة والتقاوى فى عبوات مناسبة ، توافر منافذ لبيع لوجود تسويق فى أكثر من جهة فى تـوفير بعض هذه المستلزمات .

بالنسبة لمحصول الطماطم تبين أن العمل اليدوى احتل المرتبة الأولى مـن حيث الأهمية النسبية لتكاليف العمالة ، حيث بلغ متوسط تكلفة الفـدان نحـو ٧٨٥ جنيه ، تمثل نحو ٦٢,٣% من إجمالى تكاليف العمالة ، وان تكاليف التقاوى يمثـل المرتبة الأولى من تكاليف مستلزمات الإنتاج حيث تمثـل حـوالى ٤٦,٩% مـن إجمالى تكاليف مستلزمات أنتاج الطماطم ، وان المبيدات ، السماد البلدى ، السماد الأزوتى أكثر البنود أستحوزاً على اكبر نسبة من التكاليف الكلية للمحصول والبالغ نحو ٥٨١٢,٥ جنيه /فدان ، وقد تبين أن أعلى صافى عائد تحقق للفئـة الحيازيـة ثالثة نحو ٧٠٠٠ جنيه /فدان يليها الفئة الثانية ثم الأولى بنحو ٦٧٥٠ جنيه /فدان ، ٦٠٠٠ جنيه / فدان على الترتيب .

وبالنسبة لمصادر شراء مستلزمات إنتـاج محصـول الطمـاطم تبـين ان التعاونيات أهم مصادر الشراء للأسمدة الكيماوية بالنسبة للفئـة الحيازيـة الأولـى والثالثة بما يمثل نحو ٤٥% ، ٦٥% ، من إجمالى عينة محصول الطمـاطم فـى حين تعتبر إدارة التقاوى أهم مصادر شراء التقاوى بالنسبة للفئات الحيازية الأولى والثانية بما يمثل نحو ٤٥% ، ٤٢% من إجمالى العينة على الترتيـب بالنسـبة للمبيدات فالتعاونيات تعتبر أهم مصادر الشراء للفئات الحيازية الأولى والثالثة بمـا

يمثل نحو ٦٠% ، ٣٥% ، ويعتبر بنك التنمية أهم مصادر شراء الفئة الحيازية الثانية بما يمثل نحو ٤٣% من إجمالى العينة على الترتيب . وبالنسبة لأسعار بيع مستلزمات الإنتاج لمحصول الطماطم تبين أن أرتفاع أسعار بيع التجار (قطاع الخاص) لجميع أنواع المستلزمات عالية مقارنة بنظيرتها فى المصادر الأخرى للشراء . وقد أوضحت الدراسة أن أهم أسباب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول الطماطم، إلغاء الدعم لكل من الفئات الحيازية الثلاثة يليها من حيث الأهمية تغير مصادر الشراء .

وقد أوضحت الدراسة ان من أهم المشاكل التى تواجه مزارعى عينة الطماطم فى الحصول على الأسمدة الكيماوية الغش التجارى وزيادة سيطرة القطاع الخاص ، وعدم توافر الأسمدة فى عبوات مناسبة، وبالنسبة للتقاوى كان أهم المشاكل تتمثل فى الغش والتلاعب فى الأوزان ، والارتفاع الكبير فى الأسعار خصوصاً التقاوى عالية الجودة ، زيادة تدخل القطاع الخاص ، وبالنسبة للمبيدات كانت مشكلة عدم توافر المبيدات ، وعدم وجود عبوات مناسبة والغش التجارى أهم المشاكل التى تواجهه مزارعى عينة الطماطم وبالنسبة لأهم الحلول المقترحة من وجهة نظر المزارعين لمواجهة تلك المشاكل بالنسبة للأسمدة والتقاوى والمبيدات المطالبة بزيادة الدور الارشادى من جهة الحكومة والرقابة لمنع الغش التجارى العمل على الحد من ارتفاع الأسعار تتيح منافذ تسويقية جديدة ، عبوات مناسبة للأسمدة والمبيدات .

وقد تناول الفصل الثانى من الباب الثالث التقديرات الإحصائية لدوال إنتاج المحاصيل موضوع الدراسة وقد تم إجراء التحليل الإحصائى لتوضيح العلاقة الإنتاجية الفدانية لكل محصول كمتغير تابع وباقى مدخلات مستلزمات الإنتاج كمتغيرات مستقلة وقد تبين بالنسبة لمحصول البطاطس من نتائج التحليل بصورته الخطية قد أثبت معنوية لكل من كمية السماد الأزوتى والسماد الفوسفاتى والسماد

البلدى على الإنتاجية الفدانية وان تغير بمقدار ١٠% تؤدى لزيادة الإنتاجية الفدانية بنحو ٢٤% ، ٤,٨% ٠,٨% على الترتيب .

فى حين أوضحت نتائج الصورة اللوغارتيمية المزدوجة زيادة كمية الأسمدة الأزوتية المستخدمة للبطاطس بمقدار ١٠% تؤدى لزيادة الإنتاجية بنحو ١٢% وان لكمية الأسمدة البوتاسية والتقاوى المستخدمة اثر عكس الإنتاجية الفدانية لمحصول البطاطس بما يمثل نحو ١٠% ، ٢% على الترتيب .

بالنسبة لمحصول البصل تشير نتائج التحليل بصورته الخطية وقد تأكدت معنوية الدالة الإنتاجية لكل من كمية سماد الأزوتى والسماد البوتاسى المستخدم للبصل ، وان تغير مقداره ١٠% انما يؤدى لزيادة الإنتاجية الفدانية بنحو ١١,٨% ، ٦% على الترتيب .

فى حين أوضحت نتائج الصورة اللوغارتيمية المزدوجة أن زيادة كمية الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية المستخدمة للبصل بمقدار ١٠% تؤدى لزيادة الإنتاجية بنحو ١٢,٤ ، ٦% فيما كان للعمل البشرى اثر عكسى على الإنتاجية الفدانية لمحصول البصل بما يمثل نحو ١,٢% تقريباً .

وبالنسبة لمحصول الطماطم تشير نتائج التحليل بصورته الخطية والتى تأكدت معنوية كل من كمية السماد الأزوتى والسماد الفوسفاتى والتقاوى المستخدمة فى إنتاج الطماطم حيث ان تغير بمقدار ١٠% فى كل منهم يؤدى لزيادة الإنتاجية الفدانية بنحو ١٢% ، ١٢% ، ٢٢% على الترتيب .

فى حين أوضحت نتائج الصورة اللوغارتيمية المزدوجة أن زيادة كمية الأسمدة الأزوتية ، الفوسفاتية ، التقاوى المستخدمة للطماطم بمقدار ١٠% تؤدى لزيادة الإنتاجية بنحو ١٠% ، ١١% ٢% بينما كان لكمية المبيدات المستخدمة اثر عكسى الإنتاجية الفدانية لمحصول الطماطم بما يمثل نحو ٠,٢% .

وبالنسبة لمحصول القطن تشير نتائج التحليل بصورته الخطية وقد تأكدت معنوية النموذج إحصائياً وان تغير كمية السماد الأزوتى والسماد البلدى والمبيدات

المستخدمة القطن بمقدار ١٠% يؤدى لزيادة الإنتاجية الفدانية بنحو ٢,٩% ، ١٣,٩% ، ٠,٦٣% على الترتيب .

فى حين أوضحت نتائج الصورة اللوغارتيمية المزدوجة زيادة كمية الأسمدة الأزوتية، السماد البلدى، المبيدات المستخدمة القطن بمقدار ١٠% ، يؤدى لزيادة الإنتاجية بنحو ٢,٩% ، ١٣,٩ ، ٠,٦٣ على الترتيب ، بينما كان للعمل البشرى له تأثير عكسى الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن بما يمثل نحو ٠,١% على الترتيب .

وبالنسبة لتقدير الأحصائى للعوامل المؤثرة على تكاليف أنتاج المحاصيل موضوع الدراسة ، فقد تبين من خلال استخدام التكاليف الإنتاجية ومتوسط الإنتاج لكل محاصيل ثم تقدير الحجم الأمثلة أمكن تحديد دالة التكاليف للإنتاج من خلال الإنتاجية الحدية وقيمة الناتج الحدى. ٠

وبالنسبة لمحصول البطاطس أمكن تحديد دالة التكاليف الإنتاجية الكلية من خلال معادلة من الدرجة الثالثة تبين أن كمية الإنتاج التى يتحمل عندها المنتج أدنى مستوى تكلفة لطن قدرت بحوالى ١٠,٢طن /فدان وأن حجم الإنتاج الذى يعظم ربح المنتج بلغ حوالى ١٥ طن /فدان ، وأن مرونة التكاليف الإنتاجية بلغت حوالى ٠,٩٩ ، أى أنها موجبة وتساوى الواحد الصحيح الأمر الذى يعنى ان الإنتاج فى المرحلة الاقتصادية ٠

وبالنسبة لمحصول البصل فقد أمكن تقدير دالة تكاليف الإنتاج الكلية من خلال معادلة من الدرجة الثانية ، حيث تبين أن كمية الإنتاج التى يتحمل عندها المنتج أدنى مستوى لمتوسط تكلفة الطن قدرت بحوالى ١٣,٦طن/فدان وأن حجم الإنتاج الذى يعظم الربح بلغ حوالى ٢٠,٥ طن/ فدان وبحساب مرونة التكاليف الإنتاجية بلغت حوالى ١,٦ ، أى أن الإنتاج فى المرحلة الاقتصادية .

بالنسبة لمحصول القطن قد تبين أن كمية الإنتاج التى يتحمل عندها المنتج أدى مستوى تكلفة لطن قدرت بحوالى ٤,٦قنطار/ فدان ، وأن حجم الإنتاج الذى

يعظم ربح المنتج بلغ نحو ٧,٢ قنطار/فدان ، وبحساب مرونة تكاليف الإنتاجية بلغت حوالى ٠,٧ ، مما يعنى أن الإنتاج لا يزال فى المرحلة غير الاقتصادية .

بالنسبة لمحصول الطماطم قد تبين أن كمية الإنتاج التى تدنى مستوى التكاليف قدرت بنحو ١٠,٩ طن /فدان وان حجم الإنتاج الذى يعظم ربح المنتج قدر بنحو ١١,٨ طن /فدان ، وبحساب مرونة تكاليف الإنتاج بلغت نحو ٥,٤ أى أن الإنتاج فى المرحلة الاقتصادية.

وقد تناول الباب الرابع التجارة الخارجية لمستلزمات الإنتاج الزراعى فى مصر ، وقد أشتمل الباب على فصلين تناول الأول منها الملامح الرئيسية لصادرات مصر من الأسمدة والمبيدات ، وقد تبين ان متوسط قيمة صادرات مصر من الأسمدة الكيماوية بنوعيها (الأزوتية ، الفوسفاتية) تمثل حوالى ٠,٢٣% من متوسط إجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) ، فى حين تبين أن كمية صادرات مصر من الأسمدة الكيماوية بلغ نحو ١٩٧ ألف طن خلال الفترة (٨٥ – ١٩٩٤) تزايد الى ان بلغ حوالى ٣٥٦,١ ألف طن عام (١٩٩٥/٢٠٠٥) .بزيادة قدرت بنحو ١٥٩,١ ألف ، وأن الزيادة فى كمية الصادرات أدت إلى الزيادة فى قيمة الصادرات من نحو ١٢,٢ مليون دولار خلال الفترة الأولى إلى نحو ٣٣,٩ مليون دولار خلال الفترة الثانية بزيادة تقدر بنحو ٢١,٨ مليون ولم يثبت المعنوية الإحصائية لهذه الزيادة .

بالنسبة لتوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الأسمدة النتروجينيه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) فقد تبين ان السودان احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت الكميات المصدره اليها نحو ٧٧,٤% من متوسط إجمالى كمية صادرات مصر من الأسمدة النتروجينيه للعالم البالغة نحو ٧٨٥٦,٤ طن ، وقد بلغت قيمة الصادرات إليها بنحو ٥٩,٢ % من متوسط إجمالى قيمة صادرات مصر البالغة نحو ٧٨٣,٦ ألف دولار .

بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) تعتبر السودان أيضا أهم أسواق التصدير حيث بلغت كمية صادرات مصر بنحو ٩٣,٨% من متوسط إجمالى صادرات مصر من الأسمدة الفوسفاتية البالغ نحو ٥٣,٩ طن ، فى حين بلغت قيمة الصادرات اليها نحو ٦٠,٥ % من متوسط إجمالى قيمة و صادرات مصر من الأسمدة الفوسفاتية بلغت نحو ١٥٦ ألف دولار خلال نفس الفترة .

وبالنسبة للتركيز الجغرافى لصادرات مصر من الأسمدة الكيماوية خلال نفس الفترة تبين أن هناك تركز للأسمدة النتروجينيه خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) بلغ حوالى ٧٧,٩ ، ٧٢,٨ لكل من كمية وقيمة صادرات مصر من الأسمدة النتروجينيه على الترتيب .

وقد تبين أن هناك تركز فى كمية وقيمة صادرات مصر من الأسمدة الفوسفاتية بلغ نحو ٩٣,٨ ، ٦٧,٨ على الترتيب خلال تلك الفترة .

وبالنسبة للملامح الرئيسية لصادرات مصر من المبيدات الكيماوية فقد تبين ان متوسط قيمة صادرات مصر من المبيدات بنوعيها (الحشرية – الفطرية – الحشائش) تمثل حوالى ٠,٠٣% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) ، وأن كمية صادرات مصر من المبيدات خلال تلك الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٥) بلغ نحو ١٢٩٥,٤ طن ، قد تناقص من نحو ٣٦٢,٤ طن عام ١٩٩٤ إلى نحو ٦٤,٧ طن عام ٢٠٠٥ ، وبلغ متوسط قيمة صادرات مصر من المبيدات نحو ٢٣٠١,٥ ألف دولار ، وقد تزايد من نحو ٩٤,٦ ألف دولار عام ١٩٩٤ إلى حوالى ١٣١ ألف دولار عام ٢٠٠٥ ، وقد تأكدت المعنوية الإحصائية لتناقص كمية صادرات مصر من المبيدات .

وبالنسبة لتوزيع الجغرافى لصادرات مصر من المبيدات الحشرية تبين أن ليبيا قد احتلت المرتبة الأولى ، حيث متوسط الكميات المصدرة إليها نحو ٧٢,٣% من متوسط كمية صادرات المبيدات الحشرية للعالم البالغة نحو ١٨٤,٧ طن خلال

الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) وان القيمة النقدية بلغت نحو ٤٦,٢% من متوسط قيمة صادرات مصر من المبيدات الحشرية البالغ نحو ٥٢,٨ ألف دولار ٠وقد احتلت عمان المرتبة الأولى لمتوسط كمية صادرات مصر من المبيدات الفطرية حيث تمثل نحو ٠,٣ طن فى حين بلغ متوسط قيمة صادرات مصر من المبيدات الفطرية ٢,٧ ألف دولار على الترتيب خلال نفس الفترة ٠ وبالنسبة للمبيدات الحشائش فقد تبين أن السعودية احتلت المرتبة الأولى ، حيث تمثل كمية صادرات مصر لها من مبيدات الحشائش نحو ٦٩,٦% من متوسط كمية صادرات مصر من مبيدات الحشائش ،وان القيمة النقدية لها تمثل نحو ٥٠,٨% من قيمة صادرات مصر من مبيدات الحشائش البالغ نحو ٦,٥ الف دولار وبالنسبة من إجمالى قيمة صادرات مصر من مبيدات الحشائش وبالنسبة لتركز الجغرافى تبين أن هناك تركز جغرافى لكل من كمية وقيمة صادرات مصر من المبيدات الحشرية والمبيدات الفطرية ومبيدات الحشائش .

وقد تناول الفصل الثانى من هذا الباب واردات مصر من مستلزمات الإنتاج الزراعى ، حيث تبين أن كمية وقيمة واردات مصر من الأسمدة الكيماوية خلال فترة الدراسة قد تناقصت من نحو ٤٠٧,٧ ألف طن خلال متوسط الفترة الأولى (٨٥-١٩٩٤) ، إلى حوالى ٣٠٣,٤ ألف طن خلال متوسط الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٥) ، وقد بلغ تناقص نحو ١٠٤,٣ ألف طن ، أو ما يمثل حوالى ٢٥,٦% من متوسطها خلال الفترة الأولى ، وقد أدى هذا التناقص إلى تناقص قيمة واردات مصر من الأسمدة الكيماوية حيث بلغ نحو ٤٨,١ مليون دولار خلال الفترة الثانية، قد بلغ هذا التناقص نحو ٣٠,٧ مليون دولار ، أو ما يمثل نحو ٢,١% من متوسطها خلال الفترة الأولى بالنسبة لتوزيع الجغرافى لواردات مصر من الأسمدة الكيماوية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) ، فقد تبين أن ايطاليا احتلت المرتبة الأولى من حيث كمية واردات مصر من الأسمدة النتروجينيه حيث بلغ متوسط الكميات الواردة منهما ٨٥٣,٧ طن ، أو ما يمثل نحو ٥٤,٨% من متوسط إجمالى كمية

واردات مصر من الأسمدة النتروجينيه ، واحتلت النرويج المرتبة الأولى من حيث قيمة واردات مصر من الأسمدة النتروجينيه حيث بلغت نحو ٤١٦,٥ ألف دولار تمثل نحو ٣٥,٣% من متوسط إجمالى قيمة واردات مصر من الأسمدة النتروجينيه خلال نفس الفترة .

فيما يتعلق بكمية واردات مصر من الأسمدة الفوسفاتية فقد احتلت الأردن المرتبة الأولى ، حيث بلغت متوسط كمية الواردات المصرية منها نحو ٢٨٩٧طن، أو ما يمثل نحو ٤٨,٥% من متوسط إجمالى كمية واردات مصر من الأسمدة الفوسفاتية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) فى حين احتلت أوكرانيا المرتبة الأولى بالنسبة لمتوسط قيمة واردات مصر من الأسمدة الفوسفاتية حيث بلغت نحو ٥٩٦,٤ ألف دولار أو ما يمثل نحو ٦٨,٩% من إجمالى قيمة واردات مصر من الأسمدة الفوسفاتية خلال نفس الفترة .

وبالنسبة لكمية واردات مصر من الأسمدة البوتاسية قد احتلت بلجيكا المرتبة الأولى ، حيث بلغت واردات مصر منها نحو ٢٩٠٠,٦طن ، او ما يمثل نحو ٦٣,٤% من متوسط كمية واردات مصر من الأسمدة البوتاسية ، واحتلت بلجيكا المرتبة الأولى فى واردات مصر من الأسمدة البوتاسية حيث بلغت قيمة وارداتها نحو ٧٣٨٠,٨ ألف دولار ، أو ما يمثل نحو ٨٨,٨% من إجمالى قيمة واردات المصرية منها نحو من الأسمدة البوتاسية ٠ قد تبين ان هناك تركز جغرافى لكمية وقيمة واردات مصر من الأسمدة النتروجينيه ، والفوسفاتية ، البوتاسية خلال نفس الفترة .

بالنسبة للملامح الرئيسية لواردات مصر من المبيدات تبين أن متوسط قيمة واردات مصر من المبيدات بأنواعها (الحشرية – الفطرية – الحشائش) تمثل مجتمعه حوالى ٠,٤٢% من متوسط إجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية خلال تلك الفترة ، وأن كمية واردات مصر من المبيدات قد أخذت فى التذبذب بين الزيادة والنقص خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٥) ، حيث بلغ أدنى معدل لها حوالى

٢,١ ألف طن عام ٢٠٠٥ ، تمثل حوالى ٣,٨% من متوسط كمية واردات مصر من المبيدات ، وبلغ أقصى معدل لها نحو ٨,٨ ألف طن عام ١٩٩٦ ، يمثل نحو ١٥,٨ % من متوسط إجمالى واردات مصر من المبيدات خلال نفس الفترة ، فى حين بلغ أدنى قيمة للواردات المصرية من المبيدات ٣,٩% من متوسط قيمة واردات مصر من المبيدات أقصى قيمةلها نحو ٦٩,٦ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، أو ما يمثل نحو ١٦,٩% من إجمالى قيمة واردات مصر من المبيدات خلال تلك الفترة .

وبالنسبة لتوزيع الجغرافى فقد احتلت اليابان المرتبة الأولى بالنسبة لكمية واردات مصر من المبيدات الحشرية حيث بلغت نحو ٢٨,٦% من متوسط كمية واردات مصر من المبيدات الحشرية ، وبالنسبة لقيمة واردات مصر من المبيدات الحشرية البالغة نحو ٦٢٤٤,٤ طن فقد احتلت اليابان المرتبة الأولى ، حيث بلغت قيمة المستورد منها نحو ٣٨% من متوسط قيمة واردات مصر من المبيدات الحشرية البالغ نحو ١٧٨٧٥,٧ ألف دولار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) ، وبالنسبة لواردات مصر من المبيدات الفطرية قد احتلت فرنسا المرتبة الأولى بالنسبة لكمية وقيمة واردات مصر وتمثل نحو ٢٠,١% من متوسط كمية واردات مصر من المبيدات الفطرية البالغ نحو ٧٨٨,٢ طن ، وقد بلغت قيمة واردات نحو ٧٤٥,٥ ألف دولار ، أو ما يمثل نحو ٢٠,٣ % من متوسط قيمة واردات مصر من المبيدات الفطرية خلال نفس الفترة .

فيما يتعلق بتوزيع كمية وقيمة واردات مصر من مبيدات الحشائش وقد احتلت الصين المرتبة الأولى حيث تمثل كمية الواردات منها نحو ٣٦% من إجمالى كمية واردات مصر من مبيدات الحشائش البالغة ٣٨٨ طن وتمثل قيمة الواردات المصرية منها نحو ٢٧,٦% من متوسط قيمة واردات مصر من مبيدات الحشائش البالغ ١٥٤١,٤ ألف دولار خلال نفس الفترة ، وقد تبين ان هناك تركز

جغرافى لكل من كمية وقيمة واردات مصر من مبيدات الحشرية والفطرية والحشائش خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥).

و تبين أن هناك تركز جغرافى فى كمية وقيمة واردات مصر من المبيدات الفطرية خلال نفس الفترة ، بما يمثل نحو ٦٣,٩ ، ٨٥,٣ على الترتيب ، أيضا تبين أن هناك تركز جغرافى فى كمية وقيمة واردات مبيدات الحشائش خلال نفس الفترة ، بما يمثل نحو ٥٧,٧ ، ٨٥,٣ على الترتيب

وبالنسبة لواردات مصر من تقاوى البطاطس قد تبين أن هولندا احتلت المرتبة الأولى من حيث كمية وقيمة واردات مصر من تقاوى البطاطس خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) حيث تمثل كمية واردات تقاوى البطاطس المصرية نحو ٤١,٧% من متوسط كمية واردات مصر من تقاوى البطاطس البالغ ٧٣٢٠٨,٦ طن ، فى حين تمثل قيمة واردات مصر نحو ٦٢,٤% من إجمالى قيمة واردات مصر من تقاوى البطاطس البالغة ٣٦٠٣٧,٣ ألف دولار ، وقد تبين أن هناك تركز جغرافى لكل من كمية وقيمة واردات مصر من تقاوى البطاطس خلال فترة الدراسة .

<u>وفى ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج تبين ان</u> :-

- لمصر ميزة نسبية فى صناعة الأسمدة خصوصاً النتروجينيه من حيث توافر المواد الخام واهم عنصرين لهذه الصناعة (الماء والغاز الطبيعى) بالإضافة إلى الخبرة والايدى العمالة المدربة والسوق الذى يمكن التصدير إليه ، نظراً لأن الإنتاج المصرى عالى فى تركيز النتروجين فى منتجاتها على مستوى العالم (٤٦,٥% أزوت) ، وان الإنتاج المصرى يزيد عن الاستهلاك وان سبب حدوث أزمة الأسمدة عام (٢٠٠١-٢٠٠٢) كانت بسبب عدم تسليم الشركات الكميات المتفق عليها مع الحكومة سعياً وراء التصدير تحت تأثير ارتفاع أسعار الأسعار العالمية وتأثير الارتفاع المتزايد فى سعر الصرف ، وانه لم يتم تعويض ذلك العجز عن طريق الاستيراد لذلك يجب مراعاة الاتى :

١- وضع خطط واضحة للإنتاج والاستهلاك والتسليمات ، والتصدير فى جداول زمنية ملزمة ، والمتابعة المستمرة الشهرية من الدولة .

٢- استيراد الكميات التى يحتاجها السوق المحلى بأسعار منخفضة ومن دول قريبة جغرافياً لتقليل تكلفة النقل .

٣- عقد اتفاقات مبادلة للسلع مع دول لديها فائض فى الأسمدة مثل بلجيكا ، كندا ، أوكرانيا ، ليبيا ، روسيا حتى لا تقف قضية سعر الصرف عقبة فى طريق الاستيراد .

٤- إلزام المزارع باستخدام المقررات الزراعية المناسبة ، وذلك بتوفير عبوات صغيرة ملائمة للمساحات الصغيرة .

٥- زيادة الاستثمارات الحالية لإنتاج أسمدة مخلوطة تتضمن جميع العناصر المكونه لسماد النبات فى منتج واحد .

أما التقاوى فقد تبين انه من خلال الاستثمارات الضخمة التى تم ضخها عن طريق القطاع الخاص فى صناعة التقاوى ساعدت على تحسين الصناعة ، وتم إنتاج أصناف جديدة جيدة ، ولكن بعد الشركات الصغيرة والتجار الوسطاء يتلاعبون فى جودة هذه الأصناف بخلطها بتقاوى اقل جودة وبتلاعب فى الاوزان مما يفقد القطاع الخاص مصداقيته وهذا يوضح الاقبال المستمر على القطاع الحكومى لذلك يجب تعاون كل من القطاع العام والخاص للحد من هذا التلاعب والعمل على عدم زيادة الأسعار .

ولتحقيق ذلك يجب أن تتوافر الرقابة الحكومية على أسواق التقاوى لمنع الاحتكار والسيطرة على زيادة الأسعار وتفعيل دور الإرشاد وزيادة الوعى بنوعية وكمية التقاوى اللازمة ، إهتمام مراكز البحوث بتوفير التقنيات العلمية والتطبيقية المناسبة لاستخدام المستلزمات الزراعية الحديثة من التقاوى .

بالنسبة للمبيدات فقد أشارت النتائج أنه منذو عام ١٩٩٥ وبـــدخول اتفاقيـــة منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ ، اتجهت الدولة لاستخدام بـــرامج لترشـــيد استهلاك المبيدات والاتجاه نحو المكافحة المتكاملة بغرض تقليل التلوث البيئـــى وحماية كل من الإنسان والنبات والحيوان من أضرار التلوث .